

في افتتاح أشغال المناظرة الجهوية الأولى للنهوض بالتشغيل بجهة فاس-مكناس

الأخ العنصر: المغرب بذل مجهودات جبارة بوضعه سلسلة من المخططات

والإستراتيجيات الوطنية والبرامج القطاعية لتوفير فرص الشغل

الدعوة إلى وضع برامج تطوعية موجهة للرفع من قابلية تشغيل

الشباب والنساء عبر ملائمة التكوين مع حاجيات سوق العمل

متابعة/ صليحة بجراف



الذي يضطلع به مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ومعه الجامعات في تكوين الشباب وتأهيلهم من أجل إدماج أفضل في الحياة النشطة والجهود التي بذلتها الوكالة الوطنية للتشغيل، اعتبر اللقاء فرصة لخلق دينامية محلية تيسر الاندماج المهني لشباب الجهة، مشيرا أيضا إلى أنه يندرج في إطار اللقاءات المبرمجة على صعيد جهة فاس-مكناس، لإقرار سياسات ترابية في ميادين التشغيل كرافعة أساسية للمنظومة المهنية، ينخرط فيها كافة الفاعلين الجهويين في إطار متكامل ومنسجم.

كما أشاد الأخ العنصر بعقد هذه المناظرة، التي تشكل فرصة ملائمة لدراسة إحدى أكبر الإشكاليات المطروحة بالجهة والتي تتطلب جهودا ضخمة لإعداد إستراتيجية جهوية مندمجة وواقعية تساهم في الإقلاع بسوق الشغل ودعم السياسات والمبادرات الرامية إلى الرقي به. وتابع الأخ العنصر «المناظرة مناسبة أيضا للفاعلين بالجهة لتدارس قضية التشغيل وتشخيص واقع القطاع وإكراهاته بغية التوصل إلى حلول وبدائل بناءة».

الأخ العنصر، توقف أيضا عند مختلف المؤهلات التي تزخر بها جهة فاس-مكناس وبنياتها التعليمية من بينها، الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، مبرزا أن مشروع تنمية الجهة يجب أن يتمحور حول رؤية واضحة وهادفة لتفعيل المبادرات المتعددة الرامية إلى إحداث أنشطة مدرة للدخل، والنهوض بالتشغيل وتأهيل الموارد البشرية.

تجدر الإشارة إلى أن المناظرة الجهوية الأولى للنهوض بالتشغيل التي نظمها مجلس جهة فاس-مكناس، تضمنت ثلاث ورشات تدارست، التدبير الترابي للتشغيل، وسبل تقوية تكوين ملائم لحاجيات سوق الشغل، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال والجاذبية الترابية.

أكد الأخ محند العنصر رئيس مجلس جهة فاس-مكناس، يوم الخميس بإفران، أن المغرب وضع مسألة التشغيل في صلب انشغالاته في إطار سياسات عمومية ومبادرات وطنية منذ عدة سنوات. وقال الأخ العنصر خلال افتتاح أشغال المناظرة الجهوية الأولى للنهوض بالتشغيل بجهة فاس-مكناس، إن المغرب بذل مجهودات جبارة بوضعه سلسلة من المخططات والإستراتيجيات الوطنية والبرامج القطاعية لتوفير فرص الشغل، بالنظر لانعكاساته على المستويات الفردية والجماعية والتماسك الاجتماعي ومسلسل التنمية الذي تعرفه البلاد في العقود الأخيرة.

وأضاف الأخ العنصر أن إشكالية التشغيل التي أصبحت ذات أهمية قصوى وغدت قضية وطنية بامتياز، تحظى بعناية خاصة ضمن الاهتمامات الملكية السامية، ترجمتها برمجة مكثفة للأوراش التنموية الكبرى بهدف إحداث وتنويع فرص الشغل في ظل الإكراهات الماكرواقتصادية وطنية ودولية، مسجلا أنه بالرغم من كل المبادرات لتوفير فرص التشغيل والحد نسبيا من ظاهرة البطالة إلا أن حجم الخصاص لاسيما على مستوى الجهوي يظل كبيرا.

وأرجع الأخ العنصر ذلك إلى أسباب متعددة ومتنوعة من أهمها محدودية النسيج الاقتصادي الجهوي وارتفاع أعداد طالبي الشغل من خريجي الجامعات ومراكز التكوين المتعددة بالجهة وغيرها.

وبعد أن أكد رئيس مجلس جهة فاس - مكناس على أن الجهات أصبحت شريكا مميذا للدولة في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قال «من الضروري وضع برامج تطوعية موجهة للرفع من قابلية تشغيل الشباب والنساء عبر ملائمة التكوين مع حاجيات سوق العمل».

رئيس جهة فاس مكناس، الذي توقف أيضا عند الدور

